• للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل maglesalomma@alanba.com.kw

قبل تمكن المجلس الجديد من الانعقاد بقرابة شهر

لاري: سبق أن حذرنا الحكومة من إصدار الميزانيات بمراسيم ضرورة

أشاد مرشح التحالف الإسلامي الوطني في الدائرة الثانية أحمد لاري، بالمذكرة التي أرسلتها إدارة الفتوى والتشريع إلى الحكومة خلال اجتماعها الأخير والتي أفادت فيها «بعدم وجود مبررات دستورية لنية الحكومة إصدار ميزانيات الدولة والجهات الملحقة والمستقلة بمراسيم ضرورة».

وقال لاري منوها بأهمية هذه المذكرة من الناحية الدستورية: سبق لنا الكشف «عن توجه الحكومة لإصدار الميزانيات وفق مرسوم ضرورة»، وذلك قبل تمكن المجلس الجديد من الانعقاد بقرابة شهر.

وأضاف لاري أنه طلب في تصريحه من الحكومة «تأجيل الموضوع حتى بداية دور الانعقاد، لاسيما أن لجنة الميزانيات في المجلس المبطل برئاسة النائب السابق عدنان عبدالصمد عقدت 33 جلسة وأقرتها».

وأوضح أنه «بمجرد أن تعرض الميزانيات على المجلس سيتم التصويت عليها» وأنه «دعا الحكومة لتجنب إصدارها وفق مرسوم ضرورة، تجنبا لأي إشكالات دستورية أو طعون قد يتقدم بها بعض أصحاب المصالح».

احمد لاري

انتقد كيل الاتهامات للمجلس السابق والحكومة

ناصر المري: سأحاول استصدار قانون يمنع الحكومة من التبرع إلا من خلال مجلس الأمة

كشف مرشح الدائرة الخامسة ناصر المري ان التبرعات والهبات الحكومية خلال الـ 12 شهر الماضية بلغت حدود 22 مليار دولار، مضيفا في هذا الصدد ان أهل الكويت جبلوا على حب الخير ومساعدة الأشقاء في السراء والضراء.

وقال المري في تصريح لا نستنكر مساعدة الشعوب العربية والاسلامية والصديقة ونسعد لمشاركتهم أفراحهم، ونتأثر لما قد يصيبهم من مكروه أو أحزان.

غير أن من حقنا ومن حق الشعب الكويتي أن يعرف السند القانوني لسخاء بعض الهبات الذي بموجبه منحت الحكومة نفسها الحق في غياب المجلس لصرف هذه الأموال وتقديمها للغير دون وجه حق.

وكشف المري عن عزمه استجواب كل مسؤول حكومي كان له دور مباشر او غير مباشر في هذا الأمر في حال وفق في الوصول الى البرلمان قاطعا على نفسه العهد بالتعاون والعمل على استصدار قانون بصفة الاستعجال في المجلس القادم يمنع الحكومة من التبرع الا من خلال مجلس الأمة.

وأضاف المرى: لن نسمح بموجب هذا القانون بأي تبرع خارجي حتى ننتهي من المشكلات الأساسية التي يعاني منها أبناء المجتمع الكويتي من مشكلات البطالة والقروض وتردي مستوى الخدمات التعليمية والاسكانية والصحية متسائلا كيف يتم التبرع بكل تلك الأموال ونعاني ويعاني أبناؤنا من مشكلة القبول في الجامعة؟ وكيف يتم التبرع بكل تلك المبالغ ولم نستطع منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي بناء مستشفى واحد؟ مضيفا ان تلك المبالغ التي خرجت كانت كفيلة بايجاد وخلق فرص وظيفية لأبنائنا الذين أصبحوا يعانون من مشكلة البطالة والتي أصبحت تؤرق شريحة كبيرة من أبناء المجتمع، وكانت كفيلة ببناء طرق جديدة كان من شأنها تخفيف حدة الازدحام الذي نعانيه معظم أوقات العام، ورفع معاناة الكويتيات الأرامل والمطلقات من مستغلي الشقق في صباح السالم والصوابر وتوفير مساكن أو شقق مناسبة وتسجيلها بأسمائهن.

وانتقد المري كيل الاتهامات للمجلس السابق والحكومة والحدة في الطرح من قبل بعض ممن قد يطلقون على أنفسهم خبراء اقتصاديين أو سياسيين او رجال مجتمع مدني، أو حتى وزراء سابقين وكيل اتهامات باطلة للمجلس السابق والحكومة بأنهما أوجدا خللا في النظام الاقتصادي وتحطيم دولة المؤسسات، وذلك على خلفية تقدمنا ببعض القوانين التي كان من شأنها تخفيف العبء عن كاهل المواطنين مثل زيادة القرض الاسكاني من 75 الى 100 ألف دينار، واقرار زيادة رواتب العسكريين المتقاعدين قبل الغزو، ورواتب العسكريين المتقاعدين من رتب رائد فأقل، وعلاوة الأولاد، واقرار راتب 595 دينارا لكل ربة منزل لا تعمل ومحاولة رفع معاناة الكويتيات الأرامل والمطلقات من مستغلي الشقق في صباح السالم والصوابر وتمليكهن اياها.

ناصر المري

بعد دعوته أبناء العوازم للمشاركة في الانتخابات

المعيوف: بن جامع انتصر للدستور والقانون

أشاد مرشح الدائرة الثالثة عبدالله المعيوف بموقف أمير قبيلة العوازم الشيخ فلاح بن جامع من الانتخابات الفرعية، الذي انتصر فيه للدستور وللقانون، عبر دعوته ابناء القبيلة الى عدم المشاركة في اي انتخابات فرعية والتصويت للأفضل.

وأكد المعيوف في تصريح له ان الانتخابات الفرعية الى جانب انها مخالفة للدستور وللقانون تأتي بمخرجات سيئة، وتقضي على مبدأ تكافؤ الفرص، لذا فإن تصريح بن جامع ودعوته أبناء القبيلة للحرص على المشاركة في الانتخابات وتأدية الواجب الوطني، وفي الوقت نفسه الابتعاد عن الانتخابات الفرعية لأنها تخرج الأسوأ، تعد دعوة وطنية من الطراز الأول.

واعتبر المعيوف ان تصريح بن جامع قطع الطريق على من يحاول اثارة الشائعات بأن القبائل مقاطعة للانتخابات، فمنذ فتح باب التسجيل للترشح لانتخابات امة 2013 في اليوم الأول حتى اليوم الأخير للتسجيل ترشح جميع أطياف المجتمع الكويتي، وهو ما يؤكد مدى احترام ابناء الكويت للأحكام القضائية ودولة الدستور والمؤسسات.

وشدد المعيوف على ان الكل يجب ان يشارك في الانتخابات الحالية ويعطي صوته لمن يراه مستحقا له، بعيدا عن اي انتماءات حزبية او سياسية او قبلية او طائفية اذا كنا نريد تحقيق التنمية والاستقرار.

عبدالله المعيوف

العبدالجادر: مرسوم الصوت الواحد طوى صفحة الجدل السياسي

د.محمد العبدالجادر

أكد مرشح الدائرة الثانية د.محمد العبدالجادر ان الكويت تمر بمرحلة دقيقة وحساسة فرضتها التطورات الاقليمية المتلاحقة، وتتطلب منا جميعا الوقوف صفا واحدا وتضافر الجهود لتحقيق التنمية والتقدم للكويت وشعبها، وألا يتحول الخلاف الذي نعيشه إلى اختلاف وقطيعة.

وأضاف د.العبدالجادر أن حكم المحكمة الدستورية القاضي بتحصين مرسوم الصوت الواحد طوى صفحة الجدل السياسي الذي كان يدور على الساحة، وأصبح واقعا دستوريا علينا احترامه وعدم القفز فوقه بمماحكات تضر أكثر مما تفيد، ولن تجدي نفعا أو تغير من الحقائق على الأرض، مؤكدا أن الكويت بدأت صفحة جديدة عنوانها الاستقرار بهدف تحقيق التنمية، إلا أن هذا لا يعني تغييب الأدوات الدستورية أو التنازل عنها، لأنها الضمانة التي كفلها الدستور للنائب حتى يتمكن من فرض الرقابة الشعبية على أعمال الحكومة التي سنراقبها وفقا لما خولنا به الدستور، فإن أخطأت فسنقول أخطأت وإن أصلحت فسوف نشد على يديها.

وبين د.العبدالجادر أن الكويت دولة مؤسسات تتمثل في برلمان مهمته التشريع والرقابة، وسلطة قضائية تفصل في الخلافات وفق القانون، وحكومة مسؤوليتها التنفيذ، موضحا ان هذا النظام رسمه الدستور لمناقشة ومعالجة أي مسألة ولا يوجد غير ذلك.

وقال: إننا نشارك اليوم في الانتخابات بعد مرور 50 عاما على تدشين الدستور وبدء الحياة النيابية، وعلى جميع الناخبين الذهاب إلى صناديق الاقتراع للمشاركة في صنع مستقبل وطنهم من خلال اختيار اعضاء مجلس الأمة المقبل.

أحمد الشنفا: الحكومة تتحمل مسؤولية الخلل في التركيبة السكانية

احمد الشنفا

أكد مرشح الدائرة الانتخابية الرابعة احمد الشنفا ان الحكومة هي سبب الخلل بالتركيبة السكانية مما ساهم في ارتفاع معدل الجريمة، مشددا على ضرورة ان تدرك الحكومة التكلفة للعمالة السائبة وأثرها على المال العام وانعكاس ذلك على الوطن والمواطن.

وبين الشنفا في تصريح ان الحكومة مغيبة تماما عن التركيبة السكانية وكأن الأمر لا يعنيها لا من قريب ولا من بعيد، موضحا ان هذه الفوضى التي أوجدتها الحكومة في عدم مبالاتها بخلل التركيبة السكانية سبب رئيسي في ارتفاع نسبة إشغال السكن الاستثماري.

واكد الشنفا ان ذلك ادى الى ارتفاع قيمة الإيجارات في السكن الخاص واستنزاف واستهلاك دخل الاسرة الكويتية مما أدى الى تضرر المواطن والذي بدوره يعاني وينتظر الدور الإسكاني لـ 20 عاما، ناهيك عن ارتفاع معدل الجريمة مما يصعب مكافحة الجريمة قبل وقوعها في حال استمرار التركيبة السكانية على حالها.

واشار الشنفا الى ان هناك امتعاضا كبيرا من المواطنين لعدم وجود سقف لاعداد العمالة لكل جالية في الكويت أسوة بدول العالم ومن المؤسف ان تصبح الكويت ملجأ للعمالة السائبة غير المدربة وغير المتعلمة حتى بقوانين الكويت، متسائلا: أين الحكومة من كلفة العامل الواحد سنويا والتي تقدر بـ 2000 دينار من الدعم الحكومي الغذائي والخدماتي على المال العام؟ يجب على الحكومة ان تعي خطورة هذه الفوضى التي تسبب فيها الدور المغيب للحكومة.

صالح عاشور: قانون الأسرة والقروض صدر ناقصاً وسنسعى لتصحيحه في المجلس المقبل

أكد مرشح الدائرة الأولى في انتخابات مجلس الأمة صالح عاشور انه بعد ان ثبت فشل قانون الأسرة والقروض الذي أقره المجلس المبطل 2 وحرمان شرائح مهمة في المجتمع من المقترضين من إسقاط الفوائد المترتبة على قروضهم، فإنه آن الأوان لتصحيح هذا القانون الذي صدر ناقصا، مشيرا الى ان هذا النقصان الواضح في القانون هو ما شجع الحكومة على الموافقة عليه.

كما اكد عاشور في تصريح صحافي ان البنك المركزي يتحمل مسؤولية توضيح وتفسير مواد القانون للبنوك حتى يتسنى لها ان تشمل شرائح اوسع من المواطنين كونهم شاركوا مع اللجنة المالية في وضع هذا القانون، لافتا الى ان المجلس السابق فتح هذا الملف وتمكن من وقف عبث الحكومة والبنك المركزي في تفسير المواد المتعلقة فيه لمصلحة المقترض وخصوصا فيما يتعلق بموضوع إعادة الجدولة والقروض التي تحولت من بنوك تقليدية الى إسلامية.

وشدد عاشور على اننا عملنا جاهدين من اجل ان يكون لدينا قانون يحقق المصلحة العامة لجميع المواطنين بلا استثناء ولجميع شرائح المجتمع من المقترضين وليس فئة منهم حتى يكون القرض لصالح المواطن ويحقق ما يصبو إليه لا ان يكون نقمة عليه ويسبب له ما لم يكن يتوقعه من سلبيات.

وأكد عاشور ان المجلس المقبل سيكون مفصليا في تاريخ الكويت وسيتحمل مسؤوليات جساما في العمل على تحقيق مصالح المواطنين وحل الكثير من القضايا العالقة وتحقيق المزيد من الحريات والمكتسبات الديموقراطية فضلا عن رفع مستوى معيشة المواطن وتخفيف الأعباء عنه وسن تشريعات تقف حائلا دون رفع الأسعار من قبل بعض التجار الذين لا هم لهم سوى تحقيق الأرباح على حساب المواطنين وخصوصا من فئة ذوي الدخل المحدود.

صالح عاشور

قال انهم يعانون من الظلم

الحريجي: إقرار قانون خاص لأبناء الكويتيات في مسألة التوظيف بشكل عام

قال مرشح الدائرة الانتخابية الرابعة سعود الحريجي انه نظرا لعدم التزام الحكومة بتعهدها نحو عودة ابناء الكويتيات المسرحين الى الجيش، بات من الواجب علينا اقرار قانون خاص لأبناء الكويتيات في مسألة التوظيف بشكل عام.

وتعهد الحريجي اذا وصل الى مجلس الامة بان يقدم ولو منفردا قانونا يلزم الحكومة بتوظيف ابناء الكويتيات في القطاعات الحكومية جميعا وتحديد نسبة توظيف في القطاع الخاص.

واضاف: ليس تعهدا من اجل اجندة انتخابية بل هو مرضاة لله واحقاقا للحق وتطبيقا لعدالة الدستور الذي لم يميز في حقوق وواجبات المواطنة بين الرجل والمرأة.

ولفت الى انه توجد عدة قطاعات في الدولة تعج بالوافدين وحان الوقت لكي يتم احلال ابناء المواطنات بدلا منهم. واشار الى ضرورة اجبار الحكومة على احلال ابناء الكويتيات في الطبابة والتمريض والتعليم والوظائف الفنية بالاضافة لكل اعمال الانتاج الصناعي والموانئ والمواصلات واعمال السكرتارية.

واكد الحريجي ان سياسة احلال ابناء الكويتيات، المعروف ان الغالبية منهم من اخواننا البدون او الخليجيين في هذه الوظائف ستنهي ملف تراكم العمالة الوافدة.

وقال انه يدرك الجميع حقا الظلم الفادح الذي وقع على هذه الشريحة ويجب وضع حد لذلك في المجلس المقبل.

سعود الحريجي

طالبها بمراجعة سلم الرواتب حسب القانون

العرف: الحكومة ملزمة بزيادة رواتب جميع موظفي الدولة كل ثلاث سنوات

طالب مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات مجلس الامة مبارك العرف الحكومة بضرورة اعداد دراسة متكاملة لاعادة النظر في سلم الرواتب العامة للكويتيين العاملين في الجهات الحكومية والقطاع الخاص وتطبيق القانون الداعي الى اعادة مراجعة سلم الرواتب لكل موظفي الدولة كل ثلاث سنوات خاصة في ظل عدم وجود اي معدل للنسبة والتناسب بين ما يحصل عليه المواطن وما ينفقه من اعباء مالية.

وذكر العرف في تصريح صحافي ان هذه القضية تشكل أولوية خاصة على قائمة اهتماماته النيابية لسد اوجه القصور والخلل الحاصل الآن في سلم الرواتب الحالي خصوصا بعدما تم اقرار كم كبير من الكوادر لبعض المهن دون ان يكون للغالبية من العاملين في الدولة اي نصيب منها وذلك كله بسبب تخبط الاجهزة المعنية وعدم تطبيق القانون مؤكدا انه بات من الواجب على الحكومة ان تبادر الآن بتقرير زيادات مناسبة لكافة العاملين في الجهات الحكومية والقطاع الخاص في الوقت الذي اعلنت فيه الحكومة عن اعدادها لبرنامج متكامل للرواتب فضلا عن اهمية عدم اغفال اعطاء المتقاعدين نصيبا من هذه الزيادات مراعاة لحالة التضخم الحاصلة وتخفيفا للاعباء المعيشية عن المواطنين.

وأشار العرف الى انه كان من المقرر ان تتم زيادة رواتب كل الموظفين وخصوصا ممن لم يحصلوا على كوادر قبل فترة من خلال تبني مجلس الامة السابق لهذه القضية ولكن تم تأجيلها لمزيد من الدراسة

وتطرق العرف الى اقرار الحكومة للقرض الاسكاني وزيادته الى 100 الف دينار كما اعلنت قبل فترة متسائلا: هل وفت بذلك ام لاتزال تماطل في هذه الزيادة ولماذا؟

وبين انه سيقدم خلال المجلس القادم ان حاز ثقة الناخبين مجددا حزمة من القوانين الداعمة للمواطن وتحسين مستواه المعيشي لافتا الى ضرورة ان تعي الحكومة جيدا هذه المسألة وتراعي مصلحة المواطنين بدلا من منح الهبات الى الدول الخارجية دون ان يحصل المواطن على اي نصيب منها، فهل هذه هي العدالة التي تنشدها الحكومة وتطبقها؟ معتبرا ان هذا الامر لا يجب السكوت عنه وسندعم اي اتجاه لاجبار الحكومة على العدالة بين مواطنيها.

وأشار الى ان الحكومية عليها مسؤولية كبيرة وعليها ان تبادر وتدرس كل رواتب الموظفين وتقارنها بسلم رواتب الدول المجاورة لتعرف الخلل الذي وقعت فيه وحتى الآن نحن بانتظار هذه الزيادة التي تعتبر حقا مقررا للموظفين حسب القانون، مشددا على ضرورة انصاف الموظفين لتغطية اعبائهم المعيشية في ظل الغلاء الفاحش الذي وللأسف نجد ان الحكومة عاجزة عن التصدي له والا فمجلس الامة كفيل بأن يتصدى للسياسة الحكومية غير المنصفة مع المواطن.

مبارك العرف